الأمم المتحدة

E/CN.6/2012/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2011
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير – ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

تقرير الأمين العام

موجز

يوجز هذا التقرير حالة المرأة الفلسطينية خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨/٢٠١١، ويقدم لمحة عامة عن المساعدة التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب؛ والصحة؛ والتمكين الاقتصادي وأسباب المعيشة؛ وسيادة القانون والعنف ضد المرأة؛ والسلطة وصنع القرارات؛ والتنمية المؤسسية. ويختتم التقرير بتوصيات مقدمة إلى لجنة وضع المرأة للنظر فيها.

* E/CN.6/2012/1.

110112 110112 11-63204 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨/٢٠١١ المتعلق بحالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها عن قلقه البالغ إزاء الحالة الخطيرة للمرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وطلب إلى الأمين العام أن يواصل استعراض الحالة وتقديم المساعدة إلى النساء الفلسطينيات بجميع السبل المتاحة، بما فيها السبل الواردة في التقرير السابق للأمين العام عن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (E/CN.6/2011/6)، وأن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار يتضمن المعلومات المقدمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٢ – ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ويستعرض حالة المرأة الفلسطينية استنادا إلى المعلومات المقدمة من كيانات الأمم المتحدة أو من فرادى الخبراء الذين يضطلعون برصد حالة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣ – ويستند التقرير، ما لم يشر إلى خلاف ذلك، إلى الإسهامات والمعلومات التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى النساء الفلسطينيات، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وفريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وقام فريق الأمم المتحدة القطري بتنسيق إسهامات كيانات الأمم المتحدة التالية في التقرير: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

ثانيا – حالة المرأة الفلسطينية

٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم ضئيل في المساعي المبذولة للتوصل إلى تسوية متفاوض عليها بين إسرائيل والفلسطينيين بشأن كافة المسائل الجوهرية، ما من شأنه إنهاء النزاع والاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧. وأعيق إحراز التقدم بسبب استمرار مستويات الثقة المتدنية بين الطرفين وعلى صعيد العملية السياسية. وكانت محادثات السلام المباشرة قد بدأت في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ولكنها توقفت في الشهر التالي ولم تستأنف منذ ذلك الحين. وواصلت المساعي الدولية المبذولة من خلال المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط خاصة تشجيع الطرفين على تجاوز العقبات الراهنة واستئناف المفاوضات الثنائية المباشرة دون شروط مسبقة لتفضي حسب المتوقع إلى عرض اقتراحات شاملة بشأن الأمن والأراضي. وأهاب الأمين العام بكلا الطرفين الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والعمل مع المجموعة الرباعية من أجل التوصل إلى اقتراحات جدية بشأن الحدود والأمن في سياق التزام مشترك باستئناف مفاوضات مباشرة تؤدي إلى اتفاق بشأن جميع المسائل المتعلقة بالوضع النهائي.

٥ – وفي خضم هذه التطورات، واصلت السلطة الفلسطينية بذل المساعي من أجل تعزيز المؤسسات الحكومية لدولة فلسطينية مقبلة واستأنفت مساعيها المبذولة في سبيل إعادة توحيد الضفة الغربية وغزة. غير أنه أحرز تقدم ضئيل في تنفيذ اتفاق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠١١، ولا يزال الانشقاق الفلسطيني الداخلي يقيد قدرة السلطة الفلسطينية على توسيع نطاق بناء الدولة لتشمل غزة (انظر A/66/80-E/2011/111، الفقرة ١٠).

٦ – وفي مستهل الدورة السادسة والستين للجمعية العامة في عام ٢٠١١، قدمت القيادة الفلسطينية طلبا للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة وأهابت بالدول الأعضاء الاعتراف بدولة فلسطينية ضمن حدود عام ١٩٦٧. وأعربت حكومة إسرائيل عن معارضتها الشديدة لهذا التحرك الفلسطيني (انظر A/66/367-S/2011/585، الفقرة ١٣). ولدى صياغة هذا التقرير، كان طلب الفلسطينيين لأجل الحصول على العضوية في الأمم المتحدة معروضا على مجلس الأمن. ورغم أن المرأة تضطلع بأدوار هامة في النهوض بالسلام في المنطقة، لم يشرك سوى القليل من النساء على نحو مباشر في المفاوضات منذ بداية الصراع، وظلت المرأة أيضا غائبة إلى حد كبير عن المحادثات الرسمية المتعلقة بإقامة كيان الدولة وما يتصل بذلك من إجراءات في الأمم المتحدة[(١)].

(١) إسهام فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

٧ - وعلى الصعيد الميداني، تظل الحالة العامة الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة تطرح تحديات، ولا تزال تؤثر سلبا على وضع المرأة الفلسطينية. وفي غزة، أسفر القرار الذي اتخذته إسرائيل على صعيد سياستها العامة في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بالتخفيف من شدة الإغلاق وما اتخذ من تدابير أخرى منذ ذلك الحين عن تخفيف محدود لوطأة الحالة على السكان. غير أنه اعتبارا لأن القيود التي لا تزال مفروضة تمس جوانب حيوية ولشدة التحديات القائمة على وجه العموم، تظل تلك التدابير غير ذات فعالية في تحسين الحالة الإنسانية تحسينا فعليا[٢]. ولا يزال سكان قطاع غزة يتضررون بشدة بتجدد التراعات العنيفة فجأة من حين لآخر بين المقاتلين الفلسطينيين المسلحين وقوات الدفاع الإسرائيلية، فضلا عن استمرار الإغلاق الذي يطال كافة جوانب الحياة الاجتماعية - الاقتصادية. ويقدر أن ما يناهز ٠٠٠ ٢٠ من الفتيات والفتيان لا يزالون مشردين في أعقاب العملية العسكرية لعام ٢٠٠٩ في غزة، بينما يعاني على الأقل فرد واحد مما نسبته ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية من أعراض نفسية[١]. ولا تزال الضفة الغربية تواجه أزمة طال أمدها ناتجة عن استمرار مصادرة وضم الأراضي الفلسطينية، وبناء المستوطنات، وهدم المنازل وهياكل كسب العيش، والإخلاء القسري من المباني، وإلغاء حقوق الإقامة، وإعاقة الوصول إلى الأراضي والأسواق والحصول على الخدمات الأساسية[١].

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طرأت زيادة في بناء المستوطنات وفي هدم منازل الأسر الفلسطينية وإخلائها منها. وهدم في المجموع ٥٤٤ مبنى في المنطقة (ج) في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مما يمثل زيادة هامة مقارنة بالسنة الماضية. ومن بين المباني التي هدمت، كانت ١٨٠ منها مخصصة للسكن، مما أسفر عن تشريد ٩٨٠ فردا، من بينهم ما يناهز ٥٢٥ طفلا . وتضرر في المجموع ٦٣٦ ١٤ شخصا من عمليات الهدم إجمالا. ويحظر فعليا على الفلسطينيين البناء في ٧٠ في المائة تقريبا من المنطقة (ج)، وفي المناطق التي صودرت لأجل بناء المستوطنات الإسرائيلية أو لأجل قوات الدفاع الإسرائيلية. وفي ٣٠ في المائة المتبقية من المنطقة (ج) حيث لا يمنع الفلسطينيون من البناء، تفرض مجموعة من القيود الأخرى التي تحد بشدة من إمكانية الحصول على ترخيصات البناء. ونتيجة لذلك، لا يجد الفلسطينيون الذين هم في حاجة إلى البناء في المنطقة (ج) من خيار أمامهم في معظم الأحوال سوى البناء دون ترخيص والتعرض لخطر هدم مبانيهم[٣].

(٢) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير خاص: تخفيف الحصار: تقييم الأثر الإنساني على السكان في قطاع غزة (آذار/مارس ٢٠١١).

(٣) المرجع نفسه، تقرير خاص: التشريد وانعدام الأمن في المنطقة جيم من الضفة الغربية (آب/أغسطس ٢٠١١).

٩ - ولا تزال المرأة الفلسطينية تروح ضحية أعمال العنف الناشئ عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وتشير التقارير إلى تزايد عمليات إطلاق نيران القذائف والهاون وغير ذلك من الذخائر على نحو عشوائي في اتجاه إسرائيل من قبل حركة حماس وغيرها من الجماعات المقاتلة، فضلا عن تزايد وتيرة الضربات الإسرائيلية ضد غزة، مما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين (انظر A/66/80-E/2011/111، الفقرة ١٣). ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أقدمت القوات الإسرائيلية على قتل ثلاث فلسطينيات، اثنتان منهن في قطاع غزة وأخرى في الضفة الغربية، وتسببت في إصابة ١٥١ امرأة أخرى، ١٧ منهن في قطاع غزة و ١٣٤ في الضفة الغربية التي شهدت كذلك إصابة ٢٣ امرأة على يد المستوطنين الإسرائيليين. وفي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، تعرضت النساء لإصابات على وجه الخصوص خلال المظاهرات الأسبوعية المنظمة ضد الإجراءات المتخذة من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية، وخلال اشتباكات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية في القدس الشرقية، وخلال عمليات البحث والاعتقال[(١)]. وتمثل هذه الأحداث زيادة في الخسائر في الأرواح وفي الإصابات في صفوف النساء مقارنة بالسنة الماضية التي شهدت مقتل امرأة فلسطينية واحدة في غزة (دون تسجيل قتل نساء في الضفة الغربية) وإصابة ٨٦ امرأة على يد القوات الإسرائيلية و ١٣ امرأة أخرى على يد المستوطنين الإسرائيليين[(٤)].

١٠ - وفي قطاع غزة، وردت معلومات إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تفيد تزايد تدخل سلطات الأمر الواقع في تقييد الحقوق المدنية والحريات، بما في ذلك الحق في التجمع السلمي، وفرض قيود أخرى على الوصول إلى الأماكن الترفيهية، بما في ذلك إغلاق بعضها بذريعة الاختلاط بين الجنسين وعدم التقيد بالتقاليد الإسلامية. وفي ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠١١، نظمت مظاهرتان مؤيدتان للوحدة الوطنية في مدينة غزة. وقامت قوات الأمن بحكم الأمر الواقع تفريق المظاهرتين بقوة، حيث أفادت التقارير أنها لجأت إلى ضرب المشاركين فيهما. وتعرض ما يزيد عن ٥٠ امرأة للضرب على يد قوات الأمن، من بينهن ٨ فتيات احتجزن لمدة وجيزة وقام حوالي ١٠ من أفراد الأمن والشرطة بثياب مدنية وبزي الشرطة بضربهن بالهراوات والتلفظ بالشتائم في حقهن[(٥)].

(٤) المرجع نفسه، حماية المدنيين: قاعدة بيانات إحصاء الخسائر في الأرواح، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ - ١ آب/أغسطس ٢٠١١.

(٥) قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برصد المظاهرتين عن كثب.

١١ - وحتى أيار/مايو ٢٠١١، كانت ٢٩ فلسطينية[٦] لا تزلن محتجزات في أماكن الاحتجاز والسجون من قبل حكومة إسرائيل خارج الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك خرقا لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وأفادت التقارير على أنه لم يطرأ تغيير على الظروف العامة للنساء الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية. وأفيد على أن الظروف السائدة في السجون التي تحتجز فيها النساء، بما في ذلك رداءة الغذاء، والتهوية الطبيعية وأشعة الشمس المحدودة، والزنازين القذرة والمكتظة، تسهم في إضعاف الحالة الجسدية والنفسية للنساء. وتظل السجينات المفرج عنهن تواجههن مشاكل إعادة الاندماج[١].

١٢ - ولا تزال معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي مرتفعة. وفي غزة، بلغت معدلات البطالة ٤٧,٨ في المائة لدى النساء و ٣٦,٢ في المائة لدى الرجال[٧]. وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠١١، بلغ حجم الصادرات ما نسبته ٥ في المائة فقط من مستوياتها لما قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ولم تنقل أي صادرات خارج غزة منذ أيار/مايو ٢٠١١[٨]. وأدى استنفاد الفرص التجارية والدمار اللاحق الذي حل باقتصاد غزة إلى فقدان كثير من الأسر المعيشية لمداخيلها، وتفيد التقديرات أن ما نسبته ٣٨ في المائة من سكان غزة يعيشون في حالة فقر وأن ما نسبته ٧٥ في المائة من الأسر المعيشية في غزة يعتمد على المساعدات الإنسانية[٩]. وفي الضفة الغربية، بلغ إجمالي معدل الفقر ١٨ في المائة من السكان الذين يعيش ٩ في المائة منهم في حالة فقر شديد[١٠]. وطرأ انخفاض في الأجور الفعلية بما نسبته ٦,٤ في المائة، بالمقارنة بين النصف الأول من عام ٢٠٠٩ والنصف الأول من عام ٢٠١٠[١١]، وفي الوقت نفسه انخفضت القوة الشرائية،

(٦) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مراقب الشؤون الإنسانية (حزيران/يونيه ٢٠١١).

(٧) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ''مسح القوى العاملة لعام ٢٠١١''، رام الله، ٢٠١١، أشير إليه في إسهام فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

(٨) مؤسسة السكان العالمية، برنامج الأغذية العالمي، تقرير الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١١، متاح على الموقع الشبكي http://www.ldf.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=4251.

(٩) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ورقة حقائق الوضع الإنساني في قطاع غزة (تموز/يوليه ٢٠١١).

(١٠) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ''الفقر والأحوال المعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ٢٠٠٩-٢٠١٠''، رام الله (٢٠١٠)، أشير إليه في إسهام فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

(١١) الأونروا، ''سوق العمل في الضفة الغربية: إحاطة عن النصف الأول من عام ٢٠١٠''.

إذ أن معدل التضخم زاد بنسبة ٢,٩٨ في المائة بالمقارنة بين متوسط الأسعار لتموز/يوليه ٢٠١٠ ومتوسطها لتموز/يوليه ٢٠١١[١٢].

١٣ - ومع أنه كان هناك تحسن طفيف في الأمن الغذائي بشكل عام، فإن تقديرات عام ٢٠١٠ تفيد بأن ٣٦ في المائة من الأسر المعيشية التي تعيلها النساء و ٣٣ في المائة من الأسر المعيشية التي يعيلها الرجال في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعاني من انعدام الأمن الغذائي. ومعظم هذه الأسر المعيشية تعاني من انعدام مزمن للأمن الغذائي. وفي قطاع غزة، كان انتشار انعدام الأمن الغذائي لدى كل من الأسر المعيشية التي تعيلها النساء والتي يعيلها الرجال أعلى مستوى، إذ بلغ ٤٨ في المائة و ٥٢ في المائة على التوالي. غير أنه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، يرجح أكثر أن تعاني الأسر المعيشية التي يكون عدد أفرادها البالغين من الإناث أكبر من انعدام الأمن الغذائي، بسبب الإمكانية المحدودة للحصول على فرص العمل وتدني مرتبات النساء. وبصفة عامة، تسجل عادة الأسر المعيشية التي تعيلها النساء نسبة استهلاك أقل للأغذية، إذ أن المستوعب الغذائي لدى ٣٨ في المائة منها ضعيف أو حدي مقارنة بنسبة ٢٨ في المائة المسجلة لدى الأسر المعيشية التي يعيلها الرجال[١٣].

١٤ - ويعمل عدد كبير من النساء الفلسطينيات خارج القوى العاملة المنظمة، وينخرطن في العمل المنزلي بدون أجر، أو يعملن في إطار القطاع غير المنظم. وتفيد التقديرات أن ٣٨,٣ في المائة من النساء العاملات في القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية المحتلة هن من أفراد الأسرة ممن لا يتقاضون أجرا، مقارنة بنسبة ٩,٢ في المائة من الرجال[١٤]. وأظهر بحث أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخرا عن قطاع غزة أن المرأة تضطلع بأدوار حيوية

---

(١٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ''الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك حسب أقسام الإنفاق الرئيسية للأشهر من كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ونسبة التغير عن الأشهر من كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩'' متاح على الموقع الشبكي http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/cpi/dd634faf-669e-448b-a96a-3a64cb824f9a.htm؛ و ''الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك حسب أقسام الإنفاق الرئيسية للأشهر من كانون الثاني/يناير - تموز/يوليه ٢٠١١ ونسبة التغير عن شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠'' متاح على الموقع الشبكي http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/cpi/9013200f-427b-a3fe-462ae224a527.htm، أشير إليهما في إسهام فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

(١٣) منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ''دراسة استقصائية للحالة الاجتماعية - الاقتصادية وللأمن الغذائي لعام ٢٠١٠ في الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة (٢٠١٠)''.

(١٤) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ''مسح القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨: النتائج الرئيسية'' رام الله (٢٠١١)، أشير إليه في إسهام فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

في ضمان توفير أسباب المعيشة لأسرهن المعيشية عقب انخفاض دخل العائل من الذكور. ومع ذلك، فإن العبء الاقتصادي الناجم عن الأزمة التي طال أمدها يميل إلى إفقار النساء بشكل أكثر. و لم تؤد إسهامات المرأة في الحفاظ على أسباب المعيشة للأسرة، مثل العمل الشاق في الأراضي الزراعية للأسرة وتصفية الأصول الشخصية، من قبيل الذهب أو الأراضي الموروثة، إلى تعزيز مركز المرأة في المجتمع المحلي، بل أسهمت بدلا عن ذلك في تهميشها[١٥]. ولا تزال مباشرة المرأة للأعمال الحرة مقيدة نتيجة للافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية. وتواجه النساء الريفيات، ولا سيما أصغرهن سنا، ممن يعشن في المنطقة (ج)، عددا من العقبات بسبب عزلهن وعدم قدرتهن على التنقل[١٦]. ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، تشير التقديرات إلى أن ٤٠ في المائة من النساء الفلسطينيات الريفيات ممن بلغن سن العمل (١٥-٦٤ سنة) عملن بدون أجر و لم يدرجن في الحسابات القومية في عام ٢٠١٠[١٧].

١٥ - ولا تزال صحة المرأة تشكل مجالا آخر مثيرا للقلق. ويتفاقم انتشار الأمراض والأسقام بطريقة مباشرة بطريقة مباشرة وغير مباشرة على السواء، نتيجة لاستمرار وجود العقبات أمام حركة الفلسطينيين، بما فيها نقاط التفتيش وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات، مثل المياه والصرف الصحي. وقد أسهم تأثير الاحتلال والحالة غير الآمنة بشكل عام في معاناة المرأة من الصدمات النفسية وزيادة الإجهاد بين النساء والرجال والأطفال. ولا تزال النوعية السيئة للمياه تسبب مشاكل الطفيليات والإسهال والأمراض الجلدية، وتفيد التقديرات أن ما يزيد عن ٩٠ في المائة من المياه في غزة لا تصلح للاستهلاك الآدمي بسبب ارتفاع مستويات الكلوريدات والنترات[١٨]. وفي الضفة الغربية، فإن ما يزيد عن ١١٣ من المجتمعات المحلية غير موصولة بشبكات المياه، بما في ذلك ما يزيد عن ١٥٠ ٠٠٠ من النساء، في حين يعاني السكان الموصولون بشبكات المياه من حالات نقص شديد في المياه بسبب نضوب الينابيع والآبار[١]. وفي غزة، لا تزال المستشفيات والعيادات تعاني من حالات نقص شديد في الإمدادات الطبية، وانقطاع الكهرباء، وتأخيرات في الشحنات، والازدحام المفرط، وعدم كفاية الوقت الذي يمضيه الطبيب مع المريض[١].

(١٥) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ''نساء غزة تحت الحصار، بحث في حقوقهن وأمنهن الاقتصادي'' (٢٠١١).

(١٦) إسهام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في هذا التقرير.

(١٧) منظمة الأغذية والزراعة، الجمعيات النسائية الفلسطينية وسلاسل القيمة الزراعية، العمالة في المناطق الريفية، سلسلة دراسات حالات إفرادية رقم ٢ (روما، ٢٠١٠).

(١٨) الأونروا، ''تعزيز الحياة المديدة والصحة في غزة'' (٢٠١١)، متاح على الموقع الشبكي http://www.unrwa.org/userfiles/2011031723858.pdf.

١٦ - ويُصنف القليل من الإحصاءات الصحية الرسمية بحسب نوع الجنس ويقتصر معظمها على الأرقام الأساسية للاعتلال والوفيات ومؤشرات الصحة الإنجابية وإحصاءات السرطان. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، تشكل الأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والأمراض الدماغية الوعائية والسرطان، مع اختلافات طفيفة بين الذكور الإناث، الأسباب الرئيسية للوفاة، علما أن سرطان الثدي يشكل السبب الرئيسي للوفاة بين النساء. ولا تزال معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، عالية، مما يؤدي إلى الحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية المتصلة بها والإقبال عليها. ولا تزال حالات النقص في المغذيات الدقيقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل باعثا رئيسيا على القلق، مع ارتفاع معدلات فقر الدم بين الحوامل والأطفال. وأشارت نتائج الدراسة الاستقصائية الأسرية لعام ٢٠١٠ إلى أن ما يزيد عن ربع الحوامل يعانين من فقر الدم (٢٦,٧ في المائة من الحوامل من الفئة العمرية ١٥-٤٩: ٣٩,١ في المائة في قطاع غزة و ١٥,٤ في الضفة الغربية)[١٩]. ويمكن أن تؤدي الرعاية الصحية السليمة والمقدمة في الوقت المناسب على تعزيز الاكتشاف المبكر للأمراض وعلاجها وتحسين صحة الأم والطفل: على سبيل المثال، تدل الأسباب المحددة لوفيات الأمهات والرضع على أن كثير منها كان يمكن الوقاية منه عن طريق توفير المزيد من الرعاية الصحية الفعالة السابقة للولادة وأثناء الولادة واللاحقة للولادة[٢٠].

١٧ - وعلى الرغم من أن النوعية العامة للتعليم المتاح للمرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ظلت متباينة، فإن حصول النساء والفتيات على التعليم والمشاركة فيه في زيادة مستمرة. وفي الوقت الراهن، تحتل الأراضي الفلسطينية المحتلة مرتبة متوسطة (٧٦ من ١٢٨) في مؤشر التنمية المتعلق بتوفير التعليم للجميع[٢١]. وخلال العام الأكاديمي ٢٠١٠/٢٠١١، مثلت الفتيات ٥١ في المائة من مجموع التلاميذ. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، التحقت ٣٥٢ ٣١ فتاة (٥٨,٢ في المائة) و ٠١٥ ١٠٥ فتاة (٤٨ في المائة) بمدارس الأونروا للتعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي. غير أنه لا تزال تحديات كثيرة ماثلة. وفي قطاع غزة، لا يزال النطاق المحدود لإعادة بناء المدارس التي تضررت في عام ٢٠٠٩ يحول دون حصول آلاف الفتيان والفتيات على التعليم الأساسي. ووفقا لليونيسيف، تعمل المدارس التي تعاني من

(١٩) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ''دراسة استقصائية عن الأسرة'' (٢٠١٠)، رام الله ٢٠١٠، أشير إليه في إسهام فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

(٢٠) منظمة الصحة العالمية، الأحوال الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، تقرير الأمانة العامة (A/64/27) مؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١١.

(٢١) انظر: UNESCO, *Education For All Global Monitoring Report: The hidden crisis: Armed conflict and education* (Oxford: Oxford University Press, 2011).

الازدحام الشديد على أساس الفترتين، حيث بلغت قدراتها أقصى مداها. ويتزايد عدد المراهقين (من الفتيان والفتيات على حد سواء) الذين لا يرقى أداؤهم إلى مستوى فصولهم الدراسية ويتركون الدراسة، ولا يواصل سوى ٧٥ في المائة من التلاميذ الدراسة حتى بلوغ المرحلة الثانوية[١].

١٨ - وفي المنطقة (ج)، ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بلغت عدد المدارس الموجهة إليها أوامر بالهدم ١٨ مدرسة في آب/أغسطس ٢٠١١، نتيجة لعدم الحصول على تصاريح البناء[٢٢]. وتزيد أعمال العنف من قبل المستوطنين الإسرائيليين والقيود المفروضة على إمكانية وصول الفلسطينيين وتنقلهم من عرقلة الاستفادة من التعليم. وهناك عامل إضافي يخص المجتمعات المحلية البعيدة ويتمثل في التكلفة العالية للنقل للوصول إلى المرافق التعليمية. وتدفع بعض الأسر التي تقيم في مواقع منعزلة ما يصل إلى ١٠٠ شيقل شهريا لكل طفل لتغطية تكلفة النقل إلى المدرسة وتضطر الأسر التي لديها العديد من الأطفال في سن المدرسة في أحيان كثيرة إلى اختيار طفل أو اثنين منهم لإتمام تعليمهم، وكثيرا ما يكونون من الفتيان، في حين يتم سحب الآخرين من النظام التعليمي بعد سنوات التعليم الابتدائي. وقد أدت هذه العوامل إلى ارتفاع معدلات التسرب ولا سيما بين الفتيات[٣]. وفي القدس الشرقية، أدى النقص في عدد الصفوف الدراسية المقدر بـ ١ ٠٠٠ صف دراسي إلى إبعاد نحو ١٢ ٠٠٠ طفل عن النظام التعليمي. ووفقا لليونيسيف، تعاني كثير من المدارس في الضفة الغربية من حالات نقص في المياه وتفتقر إلى المراحيض المستقلة أو المناسبة للفتيات والفتيان، وذلك وضع يؤثر عادة على مواظبة الفتيات على الدراسة، ولا سيما في المدارس الثانوية. ولم يتجسد بالضرورة التقدم المحرز في حصول النساء والفتيات على التعليم ومشاركتهن فيه في فرص عمل لائق للمرأة. وفيما يخص من حصلوا على التعليم العالي، تعتبر نسبة البطالة لدى النساء أعلى من نسبتها لدى الرجال. وفي عام ٢٠١١، كان ما نسبته ٣٩,٢ في المائة من الحاصلين على تعليم لمدة ١٣ عاما أو أكثر نساء عاطلات عن العمل، مقارنة بنسبة بطالة تبلغ ١٣,١ في المائة لدى الرجال منهم[٢٣].

(٢٢) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وثيقة حقائق إنسانية حول المنطقة (ج) في الضفة الغربية، تموز/يوليه ٢٠١١.

(٢٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ''دراسة استقصائية للقوى العاملة (نيسان/أبريل - حزيران/يونيه ٢٠١١)'' رام الله (٢٠١١)، نشرة صحفية متاحة على الموقع الشبكي www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/LabourForce_q2e.pdf.

١٩ - ومع أن المرأة تتقلّد أدوارا عديدة في المنظومة السياسية الفلسطينية وتشغل مناصب رئيسية لصنع القرارات، فإن مشاركتها وتمثيلها رسميا في عملية صنع القرارات، بما في ذلك في هيئات الحكم والهيئات التشريعية، يظلان محدودين عموما. ففي تشكيلة الحكومة الحالية، تمثّل النساء ٢٠ في المائة من الوزراء و ٦ في المائة من نواب الوزراء ويشغلن ما نسبته ١٢,٩ في المائة من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني. وفي جميع الوزارات، تشكّل النساء ٣٠,٦ في المائة من عدد الموظفين. وفي وزارتَي شؤون المرأة والشؤون الاجتماعية، تمثل النساء الأغلبية، إذ تبلغ نسبتهن ٦٨,١ في المائة و ٥٦ في المائة من جميع موظفي الوزارتين، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل المرأة ١١ في المائة من جميع القضاة و ١٢ في المائة من جميع المدعين العامين و ١١ في المائة من جميع المحامين[٢٤]. وفي عام ٢٠١٠، عُيّنت أول امرأة فلسطينية لتشغل منصب محافظ محافظة رام الله والبيرة. وبالرغم من وجود العديد من الشواغل والأولويات المشتركة، فقد أدى الوضع السياسي السائد والشقاق بين الفصائل السياسية إلى حدوث انقسامات بين النساء وبات التنسيق فيما بينهن يطرح مزيدا من التحديات، بما في ذلك من حيث صياغة التنظيمات النسائية من الضفة الغربية وقطاع غزة لمواقف موحدة إزاء القضايا المتصلة بعملية بناء الدولة. إلا أن التنظيمات النسائية تواصل على أرض الواقع تقديم الدعم إلى النساء والفتيات باختلاف مشاربهن، بسبل منها تقديم خدمات مباشرة وتمكين المرأة من خلال مشاريع كسب المعيشة؛ وأداء أدوار المؤسسات الخيرية، وتدريب قوات الشرطة والأمن على أن تكون أكثر مراعاة لأحوال الناجيات من العنف؛ والاضطلاع بالبحث وأنشطة الدعوة في مجال حقوق المرأة والإصلاح القانوني[١٦].

٢٠ - وقد تفاقمت حالة الحرمان التي تعاني منها المرأة الفلسطينية بسبب ضعف سيادة القانون والتمييز القائم على أساس نوع الجنس الذي لا يزال متأصلا في التشريعات واللوائح التنظيمية والسياسات. وتزداد الحالة تعقيدا بوجود نظامين قانونين في قطاع غزة وفي الضفة الغربية وعدم إتاحة سبل حصول المرأة الفلسطينية في القدس الشرقية على الحماية القانونية اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التنميطات والمعايير الجنسانية السائدة تقيّد حرية تنقل النساء وحصولهن على العمل وخدمات الرعاية الصحية والتعليم والتمتع بغير ذلك من حقوق الإنسان[١].

٢١ - ويسهم ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وما يرتبط بذلك من شعور بالإحباط في زيادة حالة التوتر في أوساط الأسر وتفجر العنف بين أفرادها في آخر المطاف. وتشير

(٢٤) المرجع نفسه، ”الرجل والمرأة في فلسطين، ٢٠١٠“ (٢٠١١)، رام الله، ٢٠١١، أشير إليه في إسهام فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية في هذا التقرير.

البيانات التي جمعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع مستوى العنف العائلي الموجه ضد النساء والفتيات في الأرض الفلسطينية المحتلة[٢٥]. ففي الوقت الحاضر، لا يوجد أي قانون محدد عن العنف العائلي ولا يزال هناك نقص حاد في النظم الكفيلة بمنع العنف وحماية الضحايا ومحاكمة الجناة. وبالإضافة إلى ذلك، يشكّل الخوف من وصمة العار والاستبعاد الاجتماعي والاقتصاص، بأشكال منها إلحاق المزيد من الأذى، وخطر التعرض للتطليق والتفريق بين الأم وأولادها، عائقا يحول دون قيام العديد من النساء بالجهر بإساءة المعاملة التي يتعرضن إليها[١].

٢٢ - وقد اتُّخذت بعض الخطوات الإيجابية في هذا الصدد. ففي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أقرت الحكومة الفلسطينية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١١-٢٠١٩). وتتبع هذه الاستراتيجية، التي تشمل إسهامات واردة من مجموعة من المصادر، من بينها المنظمات النسائية والمجتمع المدني ومنظمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص والوزارات واللاجئات، نهجا شاملا لعدة قطاعات، يقرّ بوجود العنف ضد المرأة باعتباره مسألة إنمائية تؤثر في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني. وبُذلت جهود أيضا للتصدي للجرائم التي تُرتكب ضد المرأة تحت ذريعة ما يسمى ''شرف العائلة''، والتي لا يزال ارتكابها مستمرا. ففي ١٥ أيار/مايو ٢٠١١، وقّع رئيس السلطة الفلسطينية، على إثر وقوع حالة من هذه الحالات في منطقة الخليل، مرسوما رئاسيا يقضي بإلغاء أحكام من قانون العقوبات تنص على التسامح مع جرائم الاغتيال التي تُرتكب باسم الدفاع عن ''شرف العائلة''، وهو مرسوم سيدخل حيز النفاذ فور نشره في الجريدة الرسمية الفلسطينية[١].

٢٣ - وأوكلت الحكومة الفلسطينية ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية إلى وزارة شؤون المرأة مهمة وضع استراتيجية جنسانية وطنية شاملة لعدة قطاعات للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ بهدف إدراج مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صلب خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وتبرز الاستراتيجية التي تمتد على ثلاث سنوات[٢٦] والتي أقرها مجلس الوزراء في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ التحديات المتعددة التي تواجه المرأة الفلسطينية، وهي بمثابة مرجع يُسترشد به في عملية وضع السياسات المراعية للمنظور

(٢٥) مساهمة كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وفريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية في هذا التقرير.

(٢٦) متاحة في الموقع التالي: www.unwomen.org/wp-content/uploads/2011/05/UN-Women-oPt-Booklet-Palestinian-Gender-Strategy-2011-en.pdf.

الجنساني التي ستؤثر تأثيرا إيجابيا في الظروف الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية للنساء والفتيات.

ثالثا – تقديم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية

٢٤ – لا يزال انعدام الأمن الاجتماعي – الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة تنشأ عنه آثار إنسانية بالغة. فبالرغم من إدخال بعض التحسينات في الآونة الأخيرة على صعيد الاقتصاد الكلي، تظل الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والإنمائية كبيرة. ذلك أن هذه الاحتياجات وما يتصل بها من أولويات، بما في ذلك احتياجات النساء والفتيات الفلسطينيات، منصوص عليها في العديد من الوثائق، من بينها عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠١١، التي حددت استراتيجية خصصت لها ميزانية قدرها ٥٧٥ مليون دولار، والاستراتيجية المتوسطة الأجل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، المقدرة بمبلغ ٦٧٥ مليون دولار، لا يشمل أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ، وخطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، التي حددت الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية بقيمة تبلغ ٤,١٦١ بلايين دولار (انظر A/66/80-E/2011/111، الفقرة ٣). وأسفر إدراج معيار جنساني في عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠١١ وإيفاد مستشار لدى مشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، أثناء فترة وضعه عن زيادة كبيرة في حجم البيانات والمعلومات المراعية للاعتبارات الجنسانية الواردة في وثائق المشروع مقارنة بحجم البيانات والمعلومات المتاحة، في عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠١٠[(١)].

٢٥ – ويقدم هذا الفرع معلومات عن الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية والمانحين والمجتمع المدني، لمعالجة احتياجات النساء والفتيات وأولوياتهن. فهو يقدم معلومات عن المساعدة المقدمة في ست مجالات رئيسية هي: التعليم والتدريب، والصحة، والتمكين الاقتصادي وأسباب المعيشة، وسيادة القانون والعنف ضد المرأة، والسلطة وصنع القرارات، والتنمية المؤسسية.

ألف – التعليم والتدريب

٢٦ – واصلت هيئات الأمم المتحدة تنفيذ طائفة واسعة من المبادرات الرامية إلى تحسين سبل حصول النساء والفتيات على تعليم وتدريب جيّدين. وتشمل تلك الإجراءات توفير التعليم الأساسي المجاني، والنقل المدرسي ذهابا وإيابا، والمنح الدراسية، وبرامج التدريب المهني ومحو الأمية، فضلا عن التدابير الرامية إلى دعم انتقال أفضل من تعليم المرأة وتدريبها إلى تمكينها اقتصاديا وإتاحة فرص العمل أمامها. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، تواصلت

استفادة الفتيات الفلسطينيات من التعليم الأساسي المجاني الذي توفره وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مع إحراز إنجازات قوية من حيث تكافؤ الجنسين وأداء الفتيات. واستفادت ٢٤ طالبة من برنامج المنح الدراسية الذي تديره الأونروا لصالح الجامعات في الضفة الغربية واستفادت ٧٥٥ طالبة من التدريب التقني والمهني في مركز تدريب المرأة في رام الله. ووفّرت مبادرة المساواة بين الجنسين التي تضطلع بها الأونروا دورات تدريبية لمحو أمية الكبار باللغتين الإنكليزية والعربية لفائدة ٩٢٥ ٧ امرأة، والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات لفائدة ٧٧٣ ١ امرأة في قطاع غزة. ووفّرت أيضا دعما متنقلا في مجال محو الأمية يتوخى بلوغ النساء في المناطق النائية. وبُذلت جهود متزايدة لتزويد خريجات مبادرة المساواة بين الجنسين المذكورة بالمهارات والخبرة الضرورية لدخول سوق العمل. وفي قطاع غزة، وفّر برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية الذي تتولى الأونروا إدارته الخبرة المهنية والتدريب على اكتساب المهارات لفائدة ٠٩٢ ١ امرأة من خلال مراكز البرامج النسائية، حيث يجري تقديم التدريب المهني في مجالات من قبيل الخياطة والحلاقة والحرف اليدوية ومحو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٢٧ - وأتاحت منظمة الأمم المتحدة للطفولة المزيد من فرص التعلم أمام ١٠٠ فتاة على الأقل في أوساط المجتمعات النائية في المنطقة (ج)، وذلك من خلال إصلاح الصفوف الدراسية. وبالإضافة إلى ذلك، وفّرت المنظمة أنشطة تعليمية وترفيهية لفترة ما بعد أوقات الدراسة في مراكز ملائمة للمراهقات لفائدة ٠٠٠ ٦ مراهقة في المناطق المهمشة في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة. وعملت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومجموعات التعليم والحماية ووزارة التربية والتعليم العالي، على تحسين سبل حصول الفتيات على التعليم بتوفير النقل المدرسي لمجتمعات البدو المعزولة في محافظتي بيت لحم والخليل، بما أتاح التقليل من معدل التسرب وتمكين الطالبات من الحصول على التعليم في أجواء آمنة.

باء - الصحة

٢٨ - تواصل منظومة الأمم المتحدة توفير مجموعة واسعة من الخدمات الصحية للنساء والفتيات الفلسطينيات. فقد أقامت الأونروا، في إطار الجهود التي تبذلها لزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بإنشاء خمسة مستوصفات متنقلة تقدم خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية بشكل منتظم لصالح ٠٠٠ ١٣ من المرضى الفلسطينيين الذين يواجهون قيودا على تحركاتهم، ٦٦ في المائة منهم من النساء والأطفال. وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم الدعم إلى مركزين من المراكز الصحية النسائية

المتعددة الأغراض، يقدمان مجموعة شاملة من الخدمات، منها خدمات الرعاية السريرية، والاستشارة القانونية، وخدمات تقديم المشورة بشأن العنف الجنساني، والدعم النفسي – الاجتماعي، والعلاج الطبيعي، والرياضة، والتربية الصحية، لفائدة ٠٠٠ ٢٠ من المستفيدات في المناطق ذات الكثافة السكانية الشديدة والمناطق المحرومة في غزة (جباليا والبريج) والضفة الغربية (الخليل).

٢٩ - واتخذت الأونروا ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تدابير مختلفة ترمي إلى تحسين صحة الأم والطفل. ففي الضفة الغربية، قدمت الأونروا خلال الربعين الأولين من عام ٢٠١١ خدمات الرعاية السابقة للولادة لفائدة ٨٩٣ ٧ امرأة حامل، والرعاية بعد الولادة لفائدة ٥٩٣ ٥ امرأة وخدمات تنظيم الأسرة لفائدة ٧٣١ ٢٣ امرأة. وفي الفترة نفسها، أُحيلت ٤٥٣ ٩ امرأة إلى مستشفيات حيث تلقّين علاجا متقدما. وفي قطاع غزة، بلغ عدد النساء الحوامل اللواتي تلقين خدمات الرعاية السابقة للولادة ٧٥٠ ٢٤ امرأة وتلقت جميع الحوامل اللواتي وضعن في النصف الأول من عام ٢٠١١ وعددهن ١٨٧ ٨ امرأة خدمات الرعاية بعد الولادة. واستفادت النساء الحوامل والمرضعات في المجتمعات الريفية المعزولة في قطاع غزة، بما في ذلك مجتمعات البدو، من الزيارات الطبية المترلية التي توفّرها الأونروا. وعقب توسيع نطاق أحد المشاريع التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية لضمان خدمات صحية جيدة للأمهات والمواليد في المستشفيات الستة في قطاع غزة، انخفض معدل إخراج الأمهات المبكّر من المستشفيات، الأمر الذي أدى إلى تحسين خدمات الرعاية لما بعد الولادة وتقليص المخاطر على صحة الأمهات والمواليد. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت منظمة الصحة العالمية في تنفيذ برنامج تجريبي يتوخى زيادة قدرات التوليد في أوساط أخصائيي الرعاية الصحية. وسعيا إلى معالجة حالات النقص في المغذيات الدقيقة في أوساط النساء والأطفال، أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة عن مبادرة المستشفيات الملائمة للأطفال الرامية إلى تشجيع ممارسات الرضاعة الطبيعية في أوساط الأمهات. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم المنظمة إجراء دراسة استقصائية وطنية عن المغذيات الدقيقة لرصد حالة المغذيات الدقيقة لدى النساء والأطفال رصدا دقيقا.

٣٠ - وقُدّمت أيضا مجموعة من خدمات الدعم النفسي – الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠١١، تلقى إجمالا ٢٨١ ٢٩ مستفيدا، ٦٢ في المائة منهم نساء و ٣٧ في المائة تقل أعمارهم عن ١٨ عاما، خدمات المشورة في إطار برنامج الصحة العقلية للمجتمعات المحلية الذي تضطلع به الأونروا. وخلال الفترة نفسها، استفاد ٩٣٧ ٨٦ لاجئا، ٥٨ في المائة منهم إناث و ٥٠ في المائة تقل أعمارهم عن ١٨ عاما، من أنشطة جماعية أهلية ودورات توعية في مجال الصحة العقلية. وفي كانون

الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عقدت منظمة الصحة العالمية حلقة عمل تحت عنوان ''الصحة العقلية للأطفال والأمهات في قطاع غزة'' جمعت بين الأوساط الأكاديمية المحلية والأخصائيين الصحيين لمعالجة السبل الكفيلة بإدماج الصحة العقلية في الخدمات الموجودة مع التركيز بوجه خاص على تأثير الهجمات العسكرية على الصحة العقلية للنساء والأطفال. واستفادت زهاء ٢ ٠٠٠ فتاة و ١ ٠٠٠ أم شهريا من خدمات الحماية والدعم النفسي الاجتماعي في ٢٠ مركزا أسريا تدعمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة في مختلف أنحاء قطاع غزة، وهي خدمات ترمي إلى تعزيز مهاراتهن في التغلب على الصعوبات. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد مئات الأطفال ومُقدّمي الرعاية إليهم في المجتمعات المحلية المتضررة في قطاع غزة والضفة الغربية من خدمات المشورة الجماعية والفردية.

٣١ - وأتاحت منظمة الأمم المتحدة للطفولة لنحو ٢٨ ٠٠٠ فتاة في ٤٠ مدرسة ابتدائية في قطاع غزة إمكانية أفضل للحصول على مياه الشرب المأمونة باستخدام صهاريج المياه. ومن المتوقع أن يسهم إصلاح مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في ٢٧ مدرسة في تحسين سبل حصول نحو ١٤ ٠٠٠ فتاة و ٥٥٠ معلمّة على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وأدى الاستمرار في إصلاح شبكات المياه في جنوب الضفة الغربية إلى إتاحة فرص حصول ٣ ٠٠٠ امرأة وفتاة وأسرهن على مياه الشرب المأمونة لأول مرة عن طريق شبكات توزيع المياه.

٣٢ - وفي إطار برنامج مشترك مدته خمس سنوات عن فيروس نقص المناعة البشرية اضُطلع بتنفيذه في الأرض الفلسطينية المحتلة، عرضت هيئة الأمم المتحدة للمرأة البحث الذي أُجري في موضوع ''استكشاف التغيرات وأوجه الضعف المتصلة بانتقال فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط المشتغلات بالجنس في السياق الفلسطيني'' خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الإيدز الذي عُقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١١.

جيم - التمكين الاقتصادي وأسباب المعيشة

٣٣ - تؤكد المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية الحاجة المستمرة للاستثمار في التمكين الاقتصادي وأسباب المعيشة والأمن الغذائي. وتشمل المساعدة التي تقدمها كيانات الأمم المتحدة في هذا المجال أشكالا مختلفة من المساعدة المالية، وبناء القدرات، وإيجاد الوظائف في حالات الطوارئ، وكذلك المساعدات الغذائية المباشرة. واستمر الكثير من الكيانات في اعتبار الأسر التي تعيلها نساء بوصفها فئة مستهدفة محددة.

٣٤ - ولا تزال الأونروا إحدى الجمعيات الرئيسية التي توفر العمل للمرأة، ولا سيما في سوق العمل المحدودة للغاية في قطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الأونروا للنساء فرص عمل قصيرة الأجل من خلال برنامجها لإيجاد الوظائف في حالات الطوارئ. وبين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١، حصل ما مجموعه ٤٢٤ ١٧ امرأة على عمل من خلال البرنامج في الضفة الغربية. ووفرت الأدوات والمواد والمعدات، من قبيل آلات الخياطة والأقمشة والخيوط المستخدمة في إنتاج سلع التطريز، للمراكز النسائية المشاركة في جميع أنحاء الضفة الغربية. وفي قطاع غزة، كانت النساء تشغلن، في منتصف آب/أغسطس ٢٠١١، ٨٤٠ ٦ وظيفة من أصل ما مجموعه ٣١٧ ٢٤ وظيفة أنشئت من خلال البرنامج. ومن خلال مشروع ''المطاعم المدرسية التي تديرها النساء''، الذي تموله النرويج، وبشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي، تمكنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الاستمرار في توفير الدخل المستدام للمراكز النسائية. ومن خلال إعداد وجبات الطعام للمطاعم المدرسية، أصبح ٢٦ مركزا نسائيا مستقلا ماليا، حيث توفر هذه المراكز دخلا للنساء العاملات فيها وتوفر أيضا وجبات صحية لأطفال المدارس.

٣٥ - وللتخفيف من وطأة الفقر في الأجل القصير، واصلت الأونروا جهودها الرامية إلى تقديم الإغاثة في حالات العسر الشديد في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة النقدية. وكان من بين المستفيدين عدد كبير من النساء. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الأونروا مساعدة نقدية طارئة لإصلاح المساكن التي تقطنها أسر معيشية تعيلها نساء في قطاع غزة والضفة الغربية. واتخذت الأونروا أيضا تدابير مختلفة لدعم استراتيجيات كسب الرزق في الأجل الطويل، بسبل منها توفير الخدمات المالية. ومن ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١، قدم ١٤ في المائة من القروض في الضفة الغربية إلى عملاء من النساء. وخلال الفترة نفسها وزعت الأونروا في غزة ما مجموعه ١ ٠٧١ قرضا تجاريا على مستفيدات، بمبلغ قدره ٧٠٠ ٣٧٩ ١ دولار، وما مجموعه ١٦٧ قرضا غير تجاري بقيمة قدرها ١٠٠ ٥٧٤ دولار لدعم الاحتياجات السكنية والاستهلاكية للأسر المعيشية التي تعيلها نساء. وبإيلاء اهتمام خاص للأسر المعيشية التي تعيلها نساء، عزز برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأنشطة التي يضطلع بها في إطار برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة الذي يسعى إلى تحسين أحوال المعيشة والتمكين الاقتصادي لأكثر الأسر الفلسطينية حرمانا، من خلال إتاحة إمكانية الحصول على مجموعة من الخدمات المالية وغير المالية. ويقدر أن ٤٠٠ ١ امرأة يستفدن من المشاريع التي تديرها نساء في إطار البرنامج والتي تبلغ نسبتها ٣٥ في المائة.

٣٦ - وقدمت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أشكال دعم مختلفة في مجال بناء القدرات والمجال التقني وغيرهما لتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا. فقد قامت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، بتوفير المنح والتدريب والمساعدة التقنية لأربعين من النساء الأعضاء في جمعيات تعاونية تقتصر عضويتها على النساء في مختلف أنحاء الضفة الغربية. ونفذت منظمة العمل الدولية أيضا برنامجا نموذجيا لبناء القدرات يستهدف أكثر من ٢٠٠ امرأة فلسطينية من صاحبات المشاريع الصغيرة لتقديم وعرض منهجية التدريب التي تعتمدها منظمة العمل الدولية بعنوان الجنسانية ومباشرة الأعمال الحرة معا (المضي قدما). وبالإضافة إلى تعزيز توفير فرص العمل للنساء، ساهمت مبادرة منظمة العمل الدولية هذه في تحقيق الغرض الأعم المتمثل في بناء قدرات مؤسسات تقديم الخدمات الخاصة بتنمية الأعمال التجارية على توفير خدمات تراعي الاعتبارات الجنسانية. ومن خلال البرنامج المشترك المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة الذي يديره صندوق الأهداف الإنمائية للألفية، تقوم اليونسكو والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم مبادرات من قبيل الإنتاج والتسويق المجتمعيين للمشغولات الفنية والحرفية للنساء الحرفيات وإشراك المرأة في السياحة البيئية.

٣٧ - وتواصل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عملها من أجل تحسين الأمن الغذائي والاقتصادي من خلال المشاريع التي تستهدف الأسر المعيشية التي تعيلها نساء. وتشمل الأنشطة الحدائق المترلية، ووحدات الحيوانات الزراعية وتربية المائيات، وتصنيع الأغذية، والتسويق، وتحسين إدارة المياه، ودعم الرابطات النسائية. وتشكل النساء حوالي ثلث المنتفعين من برامج منظمة الأغذية والزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشكل المرأة والأسر المعيشية التي تعيلها نساء والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي فئة مستهدفة رئيسية لخطة عمل منظمة الأغذية والزراعة التي تمتد لفترة ثلاث سنوات (٢٠١١-٢٠١٣) في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعد الأسر التي تعيلها نساء أيضا فئة مستهدفة محددة لبرنامج الأغذية العالمي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي تعطى الأولوية في جميع برامج توزيع الأغذية. وكان لدى نحو ٦٥١ ٣٥ امرأة بطاقة إعاشة من برنامج الأغذية العالمي في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي معظم الحالات، كان هؤلاء النسوة هدفا لمبادرات تكميلية من قبيل المساعدة النقدية. ووصلت المساعدات الغذائية التي تقدمها الأونروا إلى ٢٤٤ ١٠ من الأسر المعيشية التي تعيلها نساء في الضفة الغربية و٦٥٠ ٧ أخرى في قطاع غزة.

دال – سيادة القانون والعنف ضد المرأة

٣٨ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت كيانات الأمم المتحدة تعزيز إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء وتنفيذ طائفة من التدابير الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة. وقام برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال برنامجه المتعلق بسيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء، بدعم منظمات المجتمع المدني التي توفر المعونة والمساعدة القانونيتين للمرأة الفلسطينية في حالات منها قضايا الطلاق، وكذلك بدعم إنشاء شبكة من المحاميات بالتعاون مع نقابة المحامين الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت النساء اللاتي توجدن في مرحلة الطلاق من برنامج المساعدات المالية الذي يدار من خلال صندوق النفقة الفلسطيني. وقدمت الأونروا المشورة القانونية والدعم إلى ٣ ٣٤١ امرأة من خلال مكاتب المشورة القانونية التي تعمل في مراكز البرامج النسائية. وقدمت أيضا طائفة من دروس التوعية في المسائل الثقافية والصحية والاجتماعية في هذه المراكز. واضطلعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالعديد من الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك أنشطة ودورات تدريبية في مجالي الإعلام والتوعية تتعلق بالمعايير ذات الصلة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والإجراءات الدولية لحقوق الإنسان استفاد منها موظفو منظمات حقوق المرأة.

٣٩ – وقام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتصميم وتشييد سجن ومرفق احتجاز يراعيان الاعتبارات الجنسانية في الضفة الغربية، مما يسمح للسجينات بكامل الحرية في الحركة واستخدام المرافق، مع توفير الخصوصية والانفصال عن السجناء الذكور. وشكل ذلك تقدما كبيرا في مجال رعاية وتأهيل السجينات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حزمة دعم كاملة من المساعدة الأسبوعية المنتظمة في المجالات الاجتماعية والنفسية والقانونية للسجينات في مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية الثلاثة، شملت السلع الخاصة بالاحتياجات الأساسية للسجينات اللواتي يرافقهن أطفال حديثو الولادة. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، جنبا إلى جنب مع اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان، بالمساعدة في ضمان الإبلاغ عن الانتهاكات المرتكبة ضد السجينات، وتحسين رصد أحوالهن، وتقديم الشكاوى أو طلبات اتخاذ الإجراءات إلى السلطات المختصة.

٤٠ – ونيابة عن عدة جهات مانحة ووزارة الداخلية، نفذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أيضا عملية توسيع مركز تدريبي للشرطة في الضفة الغربية، مما أسفر عن إقامة مرفق تدريبي شامل وحديث لنحو ٦٠٠ من طلبة الشرطة، بمن فيهم الطلاب الذكور والإناث على حد سواء. وأولي اهتمام خاص للمنظور الجنساني في جميع المباني الجديدة، مع التركيز

بصفة خاصة على مباني المبيت ومركز التعلم وقاعة الألعاب الرياضية لضمان المشاركة والتعليم المتساويين لطالبات الشرطة.

٤١ - وواصلت كيانات مختلفة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان والأونروا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تنفيذ مبادرات مختلفة ترمي إلى إذكاء الوعي وتعزيز القدرات لدى الممارسين بهدف منع العنف ضد المرأة والتصدي له. ووضع صندوق الأمم المتحدة للسكان توجيهات للمرشدين الاجتماعيين ومقدمي الرعاية الصحية وقدم التدريب لهم فيما يتعلق بسبل الاستجابة لاحتياجات ضحايا العنف، ونفذ مبادرات للتوعية تستهدف فئات من قبيل النساء الريفيات والزعماء الدينيين. ونظمت الأونروا حلقات عمل لبناء القدرات لصالح موظفي الرعاية الصحية فيها لمساعدتهم على تحديد حالات العنف العائلي والتصدي لها في المراكز الصحية التي يعملون فيها. ونُظمت أيضا حلقات عمل لبناء القدرات في مجال منع العنف العائلي لصالح أفراد المجتمعات المحلية في مخيمات اللاجئين ولصالح المنظمات المجتمعية. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعما لحملة توعية للجمهور شملت برامج إذاعية يومية ولحلقات عمل للتوعية استفاد منها ٢ ٠٥١ شخصا في قطاع غزة. وضمن إطار الحملة العالمية التي تحمل اسم ''١٦ يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني''، قدمت كيانات الأمم المتحدة دعما لتنظيم مهرجانين لمكافحة العنف ضد المرأة في رام الله وقطاع غزة اجتذبا أكثر من ٦٠٠ و ٧٠٠ شخص، على التوالي.

٤٢ - واستهدفت طائفة من المبادرات زيادة إمكانية حصول النساء والفتيات الناجيات من العنف على الخدمات. وعلى سبيل المثال، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال عملها تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية، دعم مركز المحور في بيت لحم، وهو المركز الأول الذي يقدم خدمات متنوعة تشمل المأوى، والمشورة النفسية الاجتماعية، والخدمات الصحية، والمعونة القانونية، وفرص التمكين. وبناء على هذه التجربة، أنشئ مركز جديد متعدد الأغراض، هو مركز الحياة، في قطاع غزة. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا دعم خط المساعدة الهاتفي سوا المخصص للناجيات من العنف ضد المرأة. وأنشأت الأونروا لجانا لحماية الأسرة والطفل في تسعة مخيمات للاجئين في الضفة الغربية يلتئم في إطارها ممثلو وقادة ومنظمات المجتمعات المحلية مع أقسام الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية في الأونروا بهدف قيادة عملية تنفيذ نهج شامل متعدد القطاعات لمكافحة العنف ضد المرأة. ويجري أيضا بذل الجهود من أجل تطوير نظم إحالة النساء من ضحايا العنف إلى الجهات المختصة. وأنشأت الأونروا خمسة مراكز رعاية شاملة تقدم الخدمات الصحية والمشورة القانونية والمشورة النفسية الاجتماعية للناجيات من العنف ويجري تدريب موظفي الأونروا

التنفيذيين على إحالة الناجيات من العنف إلى الجهات المختصة وإسداء المشورة لهن. وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم الدعم إلى ثلاثة تحالفات مجتمعية تسدي المشورة النفسية الاجتماعية وتقدم المساعدة في اتخاذ مبادرات مجتمعية مختلفة تركز على تمكين المرأة.

٤٣ - وقدم عدد من الكيانات الدعم المؤسسي للجهود الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف العائلي. وشمل ذلك الدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لوضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١١-٢٠١٩) والدعم المقدم من برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي ومن صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من أجل تنفيذ المسح الفلسطيني للعنف العائلي لعام ٢٠١١، الذي سيوفر معلومات أولية رئيسية للسياسات والتخطيط وتتبع التقدم المحرز في مجال التصدي للعنف العائلي. ونظمت اليونسكو سلسلة من حلقات العمل التدريبية عن تحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة لنحو ٤٠٠ امرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بمن فيهن برلمانيات، أسفرت عن وضع المشاركات لخطة عمل ترتبط بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١١-٢٠١٩). وتعاقدت منظمة العمل الدولية مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت على إجراء دراسة مشتركة عن الأبعاد الجنسانية للعنف في عالم العمل.

هاء - السلطة وصنع القرارات

٤٤ - قام عدد من كيانات الأمم المتحدة بتنفيذ أنشطة من قبيل حلقات العمل والدورات التدريبية ومبادرات التوعية، بهدف تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار وفي الأدوار القيادية. وقد قام برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي بتنظيم حلقة عمل مدتها يومين في تموز/يوليه ٢٠١١ لدعم الحوار بشأن نوع الدولة التي تحقق أفضل الإنجازات لصالح المرأة، ضمت نساء من جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان هدف حلقة العمل هو توفير حيز للنساء الفلسطينيات للإعراب عما يقلقهن وعن آرائهن بشأن دولة فلسطين في المستقبل، والتعلم من خبرات النساء في جهود بناء الدولة في مجتمعات انتقالية أخرى، واقتراح نهج يمكن للنساء اتباعها في الأشهر المقبلة لضمان إيصال آرائهن إلى المناقشات العامة. وفي قطاع غزة، قدم البرنامج الإنمائي تدريباً على مهارات القيادة، والتمكين، ومباشرة الأعمال الحرة، لفائدة ٥٢ قائدة من قادة اللجان الإدارية في المنظمات المجتمعية. ونظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بشراكة مع اللجنة التقنية لشؤون المرأة، أنشطة

للتوعية بشأن مشاركة المرأة في مجال السياسة وفي الأدوار القيادية لفائدة ١ ١٣٦ مشاركاً يمثلون شريحة عريضة من جماعات المجتمع المدني.

واو – التنمية المؤسسية

٤٥ – استمر عدد من كيانات الأمم المتحدة، من بينها منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في دعم وزارات مختلفة، مثل وزارات شؤون المرأة، والزراعة، والشؤون الاجتماعية، والعمل، والثقافة، والشباب والرياضة، وذلك لتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في مجالات عملها وتحسين عملية رصد التقدم المحرز في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بطرق من بينها تقديم الدعم التقني الخاص بكل قطاع، وانتداب خبراء في مجال المساواة بين الجنسين للعمل في الوزارات، وبذل الجهود الرامية إلى تحسين القدرات اللازمة لإجراء تحليلات وجمع البيانات على أساس النوع الجنساني. وفي إطار بدء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وزارة شؤون المرأة في تنظيم أول اجتماع دولي للمانحين في تاريخها، بهدف التماس الدعم لتنفيذ الاستراتيجية ومدتها ثلاث سنوات.

٤٦ – ونظمت منظمة العمل الدولية دورات تدريبية ومراجعات مستفيضة للمسائل الجنسانية قائمة على المشاركة، أعلنت على إثرها وزارة شؤون المرأة عن إنشاء فريق وطني للمراجعة. وسيواصل الفريق العمل من خلال خطط للعمل، يتم وضعها بالتشاور بين منظمة العمل الدولية والهيئات الثلاثية التي تُعنى بها، بما يمكِّنه من المعالجة الفعالة للفجوات الجنسانية التي تكشف عنها المراجعات.

٤٧ – وساعدت منظمة العمل الدولية أيضا في إنشاء لجنة وطنية لعمل المرأة. وستقوم اللجنة، التي أقرت وزارة العمل إنشاءها في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، بمساعدة وزارة العمل والشركاء الاجتماعيين في تنفيذ تدابير معينة لتعزيز عمل المرأة وحمايتها في أماكن العمل. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، التقت منظمة العمل الدولية بوزير العمل في سياق متابعة دراسة معنونة ”استعراض قوانين العمل لتعزيز القوة العاملة النسائية: تحليلات وتوصيات قانونية لتعزيز المساواة بين الجنسين“، أجريت في ٢٠١٠ بالتشاور مع وزارة العمل واللجنة الوطنية لعمل المرأة. وتطرح الدراسة مقترحات بشأن إجراء تنقيحات مستقبلاً لقانون العمل الفلسطيني.

٤٨ - ودعم كل من برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إيلاء اهتمام مضاعف للمساواة بين الجنسين وأولويات الشباب ولإشراك الشابات في عملية صنع القرار. وعمل برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي على نحو وثيق مع وزارة الشباب والرياضة ومنظمات المجتمع المدني المحلية لدعم صوغ وثيقة استراتيجية قطاع الشباب الفلسطيني للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، بطرق من بينها كفالة المشاركة الفعالة للشابات والشباب من الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة في هذه العملية.

٤٩ - وقدم مركز المرأة الفلسطينية للبحوث والوثائق التابع لليونسكو تدريباً لقائدات المنظمات على وضع مؤشرات لقياس الفعالية التنظيمية، وقدم الدعم لوزارتي شؤون المرأة والثقافة في وضع مؤشرات مراعية للاعتبارات الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ٢١ مشاركاً من وحدات الشؤون الجنسانية في وزارات مختلفة تدريباً بشأن المسائل الجنسانية، وبشأن الإدارة والتخطيط وأنشطة الدعوة والرصد والتقييم.

٥٠ - وتم أيضا تنفيذ مبادرات تستهدف منظومة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، قدمت لجنة المرأة في غزة التابعة للأونروا خدمات ودورات تدريبية للموظفات بهدف تحسين حياتهن العملية اليومية، ومساعدتهن في استطلاع فرص مستقبلية لتطوير أنفسهن مهنياً. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم المساعدة التقنية والتدريب الجنساني إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة بشأن سبل تعميم منظورات المساواة بين الجنسين في جميع مراحل البرمجة وصوغ السياسات.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥١ - ما زال الوضع العام السياسي والإنساني والأمني والاجتماعي - الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة مفعماً بالتحديات. فعملية السلام المتوقفة، وتصاعد التوترات فيما بين الأطراف، وزيادة أنشطة الاستيطان، والانقسام الفلسطيني الداخلي، واستمرار اندلاع العنف، كلها أسباب تدعو للقلق البالغ. وما زال تحسين وضع المرأة الفلسطينية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود الساعية لإيجاد سلام دائم. ومن الأهمية بمكان أن تُكفَل للمرأة الفلسطينية مشاركة كاملة على قدم المساواة في تسوية النزاعات وجهود الوساطة، وفي الحوار المتعلق بإقامة دولة، حتى يتسنى لها، إلى جانب الرجل، تشكيل الاتجاه المستقبلي لمجتمعها وفقاً للالتزامات العالمية المبينة في صكوك من قبيل إعلان ومنهاج عمل بيجين وقرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، و ١٩٦٠ (٢٠١٠).

٥٢- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت كيانات الأمم المتحدة تقديم المساعدة للنساء والفتيات الفلسطينيات بطرق عديدة من بينها توفير خدمات التعليم والصحة وتحسين سبل الحصول على المياه الآمنة وتوفير فرص العمل، بما فيها فرص العمل في حالات الطوارئ، ودعم سبل ارتزاقهن في الأجل الأطول، وتمكينهن اقتصادياً عن طريق آليات للتمويل وتدابير أخرى من قبيل التدريب وبناء القدرات، وعن طريق تحسين الأمن الغذائي. وما زالت الأسر المعيشية التي تعيلها أنثى تشكل إحدى الفئات المستهدفة الرئيسية لكثير من الكيانات. وساعدت منظومة الأمم المتحدة أيضا في الجهود الرامية إلى تعزيز التطوير المؤسسي وتطوير السياسات وترسيخ سيادة القانون، الرامية على وجه التحديد إلى تحسين سبل منع العنف المرتكب ضد المرأة والتصدي له. إلا أن الحصول على الخدمات الأساسية ما زال غير متاح لجميع الفلسطينيين بما يكفي، وبوجه خاص للنساء والفتيات، وما زالت مستويات البطالة والفقر وانعدام الأمن مرتفعة. ويبقى استمرار الدعم وزيادة الاستثمار على صعيد جميع هذه المجالات ضرورةً ذات أهمية حاسمة.

٥٣ - وعلى مدى السنة الماضية، تم تحقيق إنجازات هامة في مجال تطوير السياسات. ويُعَدّ إطلاق الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١١-٢٠١٩)، والخطوات الأولية المتخذة لتنفيذهما، بادرة مشجِّعة. وهاتان الاستراتيجيتان هما بمثابة أداتين هامتين لتلبية الاحتياجات والأولويات الملحة للنساء والفتيات، وللتصدي للتمييز الجنساني في القانون وفي الممارسة العملية، ولمنع جميع أشكال العنف المرتكبة ضد المرأة، بما فيها العنف العائلي، ولحماية النساء والفتيات من هذا العنف. واضطُلِع أيضا بأعمال واعدة لجذب مزيد من الانتباه إلى مسائل المساواة بين الجنسين لدى وضع "وثيقة استراتيجية قطاع الشباب الفلسطيني للفترة ٢٠١١-٢٠١٣" وفي المناقشات المتعلقة بتنقيحات قانون العمل الفلسطيني. ويستلزم تنفيذ هذه الاستراتيجيات بفعالية توافر الالتزام السياسي والدعم التقني والموارد المالية بصورة مستمرة.

٥٤ - وتكشف المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية عن وجود حاجة ملحة لمواصلة الاستثمار في مجالات تمكين المرأة اقتصادياً وتوفير سبل الرزق وكفالة الأمن الغذائي لها. ويعدّ تمكين المرأة اقتصادياً ضروريا لتمكين المرأة سياسياً، بل إنه ضروري أيضاً لتنمية الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني ونموهما بصفة عامة. وينبغي للسلطة الفلسطينية وكيانات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة مواصلة وضع التدابير وتنفيذها دعماً لإتاحة

سبل وصول المرأة إلى الموارد وقدرتها على التحكم فيها وتدريب النساء وتوفير فرص العمل لهن.

٥٥ - وينبغي بذل جهود معززة لتضمين الدراسات والتقارير والإحاطات المتصلة بالأرض الفلسطينية المحتلة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة ومن الخبراء المستقلين معلوماتٍ عن حالة النساء والفتيات بشكل منهجي، كما ينبغي توجيه انتباه الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة إلى هذه المعلومات. ومن الضروري أيضاً مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة على إدراج منظورات المساواة بين الجنسين في عمليات تخطيط وتنفيذ برامج المساعدة، وذلك لكفالة الإقرار الكامل بالاحتياجات والأولويات والقدرات والإسهامات المختلفة للنساء والرجال والفتيان والفتيات وتلبيتها على نحو تام، ومواصلة الكيانات تقديم الدعم المحدد الهدف إلى النساء والفتيات.